

# الخاتمة

في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

تأليف : أبي الفتح بن جنبي

- ٢ -

ص ٦٦ ، س ٨ - ٩ ... لما كان الفرض فيه أنه قد عرفها وعلمها ». ضبط الفعلان بالتحقيق مبنيان للفاعل ، وضبطا في ت : « ... عرِّفَها وعلِّمَها » بالتشديد مبنيان للمفعول ؛ وهو ما يقتضيه سياق المعنى . س ١٣ « ... فقد عُلِّمَ أن الفرض بذلك في جميعه أن الإنسان مخلوق ومضموف ».

في ت : « ... فقد عُلِّمَ بذلك أن الفرض في جميعه ... » وهو النظم البين للعبارة .

س ١٣ - ١٤ « ... وكذلك قوله : ضرب زيد إنما الفرض منه أن يعلم أنه من ضرب ، وليس الفرض أن يعلم من الذي ضربه ». في ت : « ... أنه قد ضرب » وهو محض الصواب ، فإن بناء « انفعل » من « ضرب » منكر غير معروف . وقد أعاد أبو الفتح تقرير هذه المسألة ص : ١٠٤ وعبارته ثمة عن هذا المعنى : « ... أن يعلم أنه مضروب ». وفي ت أيضاً : « ... إنما الفرض فيه » وهو المأمور في عبارة أبي الفتح ، كقوله فيما تقدم نقله آنفاً « لما كان الفرض فيه ... » و « أن الفرض في جميعه ». وقد ثبتت « فيه » في ت بعد قوله « ... وليس الفرض » إلا أنها حفتها هنا إلى « منه ».

- ٧٩ -



- ص ٦٧ ، س ٤ « ونحوه قراءة : (أَنْ تَبُوّيَا) ... ». في ت : « ونحوه قراءة من قرأ : (أَنْ تَبُوّيَا) ... ». ص ٦٨ ، س ١١ « ... صحّيتاً متّحراً كثين في ضمّ ونونٍ وشبيه ... ». زاد بعدها في ت : « وفي » ويعزز هذه الزيادة أنه ذكر قبل ثلاثة أسطر الأنماط الأربع .
- س ١٢ فكما تكون الياء مضمومة مع التحقيق في قوله : « أَنْبَهُمْ ». في ت : « فكما تكون الماء مضمومة ... » وهو محضر الصواب . س ٢١ « ... فإنه أشبّع الكسرة فمطّلّتها فبلغت ياء ... ». في ت « ... أشبّع الكسرة فمطّلّتها ... » وهو المألف في عبارة أبي الفتح وأكثر المتقدمين في التعبير عن هذا المعنى . وقد عقد في الخصائص بين لإشباع الحركات والحرف سمى أولها « باب في مطلع الحركات » والآخر « باب في مطلع الحروف » ١٢٤/٣ وما بعدها .
- ص ٦٩ ، س ١٠ « ... ساقت مجرى المنفردة البة » . في ت « ... مجرى المفقودة البة » وهو الصواب .
- س ١١ « ... ولا يجري عندي مجرى ياء طواويس وفواويس ... ». في ت « ... ولا يجري عندك ... » وهو أشبه بسياق الكلام .
- ص ٧٠ ، س ٦ « ... فخفّفت الهمزة وألقيت حركتها ... ». في ت « فخففت الهمزة خذلت وألقيت ... » وهو أتم وأبين .
- س ١٤ « ... لم يحفلوا بلفظه ». في ت « ... لم يحفلوا بلفظه » وهو الصواب .
- س ٢٢ « ... ودبّة مهيار - وهو من تهور ». في ت « ... وهو من تهور الجرف » ويعزز هذه الزيادة قوله ص ١١٨ : كما قالوا « في تهور الجرف : تهير ».



ص ٧١، س ١ «... وأصله كله قنو وصبوة ...». في ت «... قنوة» وهو الصواب؛ لأن الحديث في أصل «قنوية». وقد ألم أبو الفتح بهذه المسألة في الخصائص ٩٣٧، ١٣٧، س ١٣ «... ويجب أن تسقط ضمة المهمزة من «اسجدوا» لسقوط المهمزة أصلاً إذا كانت وصلًا».

في ت «... إذ كانت وصلًا» وهو الصواب، ويشهد بذلك أن أبا الفتح تناول ص ٢٤٠ مما بعدها قراءة أخرى لأبي جعفر نحو القراءة التي تناولها في هذا الموضع فقال في هذا المعنى: «... والوصل يحذف هذه المهمزة أصلاً إذ كانت همزة وصل».

س ٢٣ - ٢٤ «... وهو حذفه حركة الإعراب لحركة غير ملزمة».

في ت «... لحركة غير لازمة» وهو الصواب.

ص ٧٢، س ١ «... فإن همزة «اسجدوا» يحذفها في الوصل البة».

في ت «... يحذفها الوصل البة» يامقاط «في» وهو الصواب. ويمزز ذلك قوله عقبه «... وإذا كانت ممحونة البة لم يكن إلى تحريفها سبيل لأن الوصل يستهلكها البة» وقوله ص: ٢٤٠ في العبارة عن هذا المعنى أيضاً «... والوصل يحذف هذه المهمزة أصلاً».

س ٢٢ «وحكى أبو زيد في خباء...» وشرح «خباء» في الحاشية ٦ بما نصه: «امرأة خباء: لازمة بيتها». وهذا تفسير صحيح من جهة اللغة إلا أنه ليس المراد هنا، وإنما «خباء» اسم كتاب لأبي زيد ذكره القسطي في الإنبار ٣٥/٢ نقلًا عن ابن النديم إلا أنه صحيف فيه إلى «حياة» كما صحيف فيه وفي غيره أسماء غير كتاب من كتب أبي زيد. وقد سقط اسم هذا الكتاب من مطبوعة فهرست ابن النديم أصلًا.

م (٦)



ص ٧٣ ، س ١ « ... يريد : على الأرض ، خدفت همزة أرض تخفيفاً ، وألقى حركتها على اللام وهي ساكنة كما ترى » . في ت « خدفَ همزةَ أرضَ وألقى حركتها ... » وهو الصواب المأقو لسياق الكلام .

س ٦ « ... والباء من السوءة محرّكة » . في ت « ... متخرّكة » وهو المعروف من لغة أبي الفتح في هذا الكتاب وغيره .

س ٩ - ١٠ « قال أبو علي ما نحن عليه ونعي هذه القراءة [ يعني قراءة الكسائي : بما أزلتنيك ] وقال : لحركة لام أزل . فإذا قبح ذلك مع أن حركة اللام بناء فما الظن بما حركته إعراب » .

في ت « مع أن حركة لام أزل بناء ... » وهو أحسن وأبين .

س ١٢ « قول أحمد بن يحيى : إنه ألقى فتحة أنتشه على كسرة الهماء ... » في ت « ... على كسرة التاء » وهو المأقو لما جاء في أول الخبر ص ٧٢ حكاية عن أحمد بن يحيى ، وهو قوله : « ... وألقت حركة المهمزة في أنته على كسرة التاء من السوءة ... » على أن العبارة عن هذه التاء بالهاء صحيح أيضاً .

ص ٧٨ ، س ١١ « وكذلك قوله : قبقي ، أراد : قبقب ، ثم أشبع فصار قبقيا ، وعلى هذا التحريج يسقط قول سيبويه عن يونس ... » .

وقد في العبارة سقط أصل بالمعنى ، وتمام الكلام كما في ت : « ... ثم أشبع فصار قبقيا ، ثم أبدل في الوقف فصار قبقي ، وعلى هذا التحريج ... » .

ص ٧٩ ، س ٤ « ... وفي ذلك رد لقول يونس : إن ليك مفرد ... » .

في ت « ... إن ليك اسم مفرد ... » وهو أين ، ويوئده قوله سيبويه الذي نقله المحققون في الحاشية ١ ونصه : « وزعم يونس أن ليك اسم واحد ... » .

ص ٨٢ ، س ٥ — ٦ « فأما الثنوية والجمع في نحو قوله : قلت قيامين ، وانطلقت انطلاقين ، وعند القوم أفهم ، وعليهم أشغال ، فلم يُشنَّ شيء من ذلك ولا يجمع ولا يردد وهو مراد به الجنس ... » .

وفي ت « ... فلم يُشنَّ ولا يجتمع ... » وهو الصواب الذي تتسق معه العبارة ، وأما اللفظ الذي يليه « ولم يرد » فسقط في ت ، وصواب ضبطه كما يقتضيه المعنى « ولم يَرِد » بفتح الياء وكسر الراء ، مضارع « ورد » لا بضم الياء وفتح الراء ، مضارع « أراد » مبنياً لما لم يسم فاعله ، كما ضُبط في هذه المطبوعة .

ص ٨٣ ، س ١ « ... فقال قتادة : (فاقتالوا أنفسكم) من الاستقالة » .  
في ت « ... فقال قتادة : إنما هي (فاقتالوا أنفسكم) ... » وهو أوفي وأشبه  
بسياق الكلام .

ص ٨٣ — ٨٤ « ... وعلى أنه لو كان يعني استقلت لوجب أن يستعمل باللام فيقال : استقلت لنفسي أو على نفسي ، كما يقال : استعطفت فلاناً لنفسي وعلى نفسي ، وليس معناه أن يسأل نفسه أن تقيله ، وإنما يريد أنه يسأل ربه عز وجل أن يغفو عن نفسه . وكان له حرى — لو كان على ذلك — أن يقال : فاقتالوا لأنفسكم أي استقيلو لها واستصفحوها عنها » .

في ت « ... كما يقال : استعطفت فلاناً لنفسي ، أو على نفسي ، وليس معناه أنه يسأل نفسه ... » وهو أشبه بسياق الكلام .

وفي ت أيضاً : « أن يغفر [ يغفو ] له عن نفسه . وكان حرى — لو كان على ذلك — أن يقال : فاقتالوا لأنفسكم ... » وهو النظم البيس للعبارة . وقد فسّر « حرى » في الحاشية ١ بما نصه : « حرى : وجه ، فمن معاني الحرى : الناحية » وهذا تفسير بدع لا يقوم به المعنى ، وإنما « حرى » هنا يعني



خليق وجدير . وأبو الفتح كثيراً ما يعبر عن نحو هذا المعنى بنحو هذه العبارة ، ومن ذلك قوله ص : ٨٩ من هذا الكتاب : « ... ولو كان في الأصل وصفاً لكان حرى أن يستعملوا منه فعلاً » .

ص ٨٥ ، السطر الأخير « ومنه أيضاً اختصارهم من ثلاثة إلى تسعة على أن أحناقوه إلى الواحد . ولم يقولوا ثلاط مئين ... » .  
في ت « ومنه أيضاً اختصارهم ... » وهو محضر الصواب .

ص ٨٦ ، س ١٠ « ومنه قولهم : « خالٌ مالٌ ، وخائل مالٌ » : إذا كان حسن الرعية والتقد للمال » .

في ت « ومنه قولهم : « فلان خالٌ مال ... » وهو أوف وأتمّ .  
ص ٨٧ ، س ٢ - ٣ « ... قال الأصمي : سألت أعرابياً - ونحن في الموضع الذي ذكره زهير - يعني هذا البيت ... » .

في ت « ... يعني في هذا البيت » وهو الوجه ، ولعل « في » سقطت في الطبع .  
ص ٨٨ ، س ٢٠ « ... عن أبي الحسن علي بن سليمان عن أبي العباس محمد ابن يزيد ... » .

في ت « ... علي بن سليمان الأخفش عن ... » .  
ص ٨٩ س ٢ « ... غير أن القراءة بترك الممزد : (أدنى) ... ».  
في ت « ... بترك الممزد من (أدنى) ... » وهو آخرى بالصواب ، وربما كانت « من » مصحفة عن « في » .

س ٢ « ... وينبغي أن يكون من دنا يدنو . أي قريب ».  
في ت « ... أي قرُب » وهو الصواب .  
س ٧ « ... ويؤنس هذا المذهب الثاني أنا لا نعرف فعلاً تصرف من هذا اللفظ ... » .

في ت « ويؤنس بهذا المذهب ... » وهو الصواب .

س ١٢ « ومن ذلك قراءة يحبى وإبراهيم : (ما مسأتم) بـكسر السين ». في ت « ... بـكسر السين ، مهموزة » ويعزز هذه الزيادة قوله بعد أسطر « فإذا كان كذلك فقراءتها (مسأتم) مكسورة السين مهموزة غريب ». السطر الأخير « ... فصار ذلك من تركيب اللغة » .

في ت « ... فصار ذلك من تركيب اللغتين » وهو أحرى بالصواب . س ٩٠ ، ١٥ - ١٦ « وكذلك قوله أيضاً : (مسألتكم) بـكسر الفاء على حد كسرها في سيلتكم ، ثم استذكر المهمزة في اللغة الأخرى فقال : مسألتكم ». في ت « ... كسر الفاء ... ثم استذكر ... » وهو الصواب الذي يؤيده سياق الكلام .

س ٤٠ « ... فلما كسر السين استذكر المهمزة فراجعه هنا كما راجمه في القول الأول » .

في ت « ... استذكر المهمز فراجعه ... » وهو الوجه لـذكر الضمير العائد عليه . ص ٩١ ، ١٢ - ١٣ « ومن ذلك قراءة قتادة « وإن من الحجارة » وكذلك قراءته « وإن منها » مخففة . قال ابن مجاهد : أحسبه أراد بقوله : مخففة - الميم ؟ لأنني لا أعرف لـتحقيق التنوين معنى » .

في ت « ... قراءة قتادة : « وإن من الحجارة لما » . وكذلك قراءته : « وإن منها لما - مخففة ... » وهو أوف وأتم ، ولا بد من ذكر « لما » في كلام الموعظين ليتبين مراد ابن مجاهد من قوله : « أحسبه أراد بقوله : مخففة - الميم » .

ص ٩٢ ، ١٧ - ١٩ « ... وقد جاء هبطته متعدياً كما ترى ، قال : ما راغني إلا جناح هابطاً على البيوت قوطه العلاطيا وأعمله في القوط ... » .

في ت « ... فأعمله ... » وهو الوجه .

ص ۹۳ س ۶ - ۸ « ... الاتری اُن قوله :

وقد خلت العبارة من خبر لـ «أن» والصواب كذا في ت : «ألا ترى إلى قوله ... » وأمثال هذه العبارة كثيرة الدوران في كلام أبي الفتح ، من ذلك قوله ص ٩١ : « ألا ترى إلى قول الله تعالى : « إن كاد ليصلنا عن آخرتنا » و « إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم » أي إنهم على هذه الحال ... ». س ١٤ - ١٥ « ومن ذلك قراءة الأعمش : « يسمعون كلام الله » . د الكلام كاي ما استقل برأسه » .

في ت « قال أبو الفتح : الكلام كُلُّ مَا ... ». وهذا ما درج عليه أبو الفتح في هذا الكتاب من أوله إلى آخره : أن يستهل كلامه على كل قراءة بعد حكايتها بـ « قال أبو الفتح » لئلا يتتبّس كلامه بكلام من يحكي عنهم القراءة . ص ٩٥ بين ١٠ - ٩ ... وذلك قولهم في أثاني ” وأناسي ” : أثانية وأناسية ... . وفُسِّرَ « أثاني » في الحاشية بـ بما نصه : « ... كأنه جمع أثناء ، وواحد الأثناء : ثَنْيٌ كَحِمْلٍ ، وهو من الشوب طيه ». .

وفي ت « ... أثافي » وأنسي : أثافية ... » ويظهر أن كلا القبطان مصحف ، والصواب : « أثابي » و « أثانية » جمع « أثبية » يعني « الشبة » . قال في اللسان (ثبا) - : « والشبة والأثبية : الجماعة من الناس ، والجمع أثابي وأثانية ، الماء فيها بدل من الماء الأخيرة » .

س ١٣ « ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي عمرو « وأيدناه ». قال ابن مجاهد - على ما علمناه - ممدودة الألف خفيفة الياء ». .

جُعِّلَتْ عبارة « على ما عَمِلْنَاهُ » جملة معتبرة من كلام أبي الفتح ! وقد وقع فيها تصحيف منكر ، والصواب كما في ت « على فاعَلْنَاهُ » وهي من كلام



ابن مجاهد ، يريد أن «آيد» من بناء «فاعَل». وتصديق ذلك ما جاء عقب ما تقدم من قوله : « وقد روى عن مجاهد في قوله [ تعالى ] : «إِذْ أَيَّدْتَكُ » : « آيَدْتَكُ » قال ابن مجاهد : على فاعَلْتَكُ ». ص ٩٦ ، س ٢ - ٤

ولكن قراءة من قرأ «آتَيْنَا بِهَا» فاعَلْتَنَا ، ولو كان أفعلنا لما احتاج إلى حرف الجر ، لأنَّه إِنما يقال : آتَيْتَ زِيداً بِكَذَا ، وَآتَيْتَهُ ». فيت «... وَآتَيْتَهُ كَذَا» وهو الصواب الذي يقتضيه مياق الكلام . وقد خُرِّجت الآية المذكورة في الحاشية ٣ على أنها الآية ٧٤ من سورة الحج ، وإنما هي الآية ٤٧ من سورة الأنبياء .

س ٥ ٦ «... فقوله في تلك القراءة «آتَيْنَا بِهَا» كقولك : حاضرنا بِهَا وشاهدنا بِهَا ». فيت «... فقوله في تلك القراءة : «آتَيْنَا بِهَا» ...» . وهو الصواب وهذه هي القراءة التي حكها فيها تقدم نقله آنفا .

س ١٥ «... وكثير فيه فعلت : أَيَّدْتَ لِيؤْمِنْ ذانِكَ الاعْلَالَانْ » . فيت «... ذانِكَ الاعْلَالَانْ » وهو الصواب .

أحمد راتب النفاخ

( يتبع )

